

محضر الجلسة رقم 920

التاريخ: الخميس 15 صفر 1435 (19 ديسمبر 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثلاث دقائق، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء.

جدول الأعمال:

- التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 110.13

للسنة المالية 2014؛

- التصويت على مشروع قانون المالية برتمه؛

- تفسير التصويت.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نفتح هاذ الجلسة، جلسة للتصويت عن الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014.

***الجزء الثاني:**

- وسائل المصالح

• النفقات من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

الميزانية العامة:

إذن، نبتدئ الجدول "ب" / المادة 40 / التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014.

نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني.

إذن، مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة **والبلاط الملكي:**

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014.

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لأحد.

مزيان. أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من الجدول

"ب" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة 2014:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014.

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون...

المهم أنا ككتيد اللي كاين، صافي.

وننتقل الآن، للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، الموظفون والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة.

مشروع ميزانية مجلس النواب:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة 2014:

الموافقون: الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة 2014:

الموافقون: الإجماع.

نعم؟ ديال مجلس المستشارين؟ اشحال ديال الامتناع؟ إذن ماشي الإجماع، خصنا نحسبو، إيوا لأن ثلاثة ديال... امتناع ثلاثة أعضاء، مزيان.

إذن مشروع ميزانية رئيس الحكومة:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لـ 2014:

الموافقون؟ إجماع ديال رئيس الحكومة؟

الموافقون؟

احسب آ سيدي الموافقون ديال رئيس الحكومة.

السيد الرئيس، احنا هنا للتصويت، الله يخليك، احنا كنصوتو، التصويت، مشروع ميزانية رئيس الحكومة.

الموافقون؟

احسب لي، الله يخليك، احسب، ما كاينش إجماع، احسب.

الموافقون: 33؛

المعارضون: 83، إذن المعارضون: 83؛

المتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية الحاكم المالية:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: إجماع.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد.

إذن، غممشيو على هاذ نفس العدد، الله يخليكم، إذن 33، 83.

إذن، مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014.

إذن، غممشيو على نفس العدد، نفس العدد، الأمور واضحة دابا،
كلشي واضح، غممشيو لنفس العدد، إذن عندنا هنا:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 83.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد.

نعاودو الحساب، ماكين مشكل.

الله يخليك، السيد الرئيس، شوف إلى كانت الثقة في الأمين وفي
رئاسة الجلسة، خلينا غادي نعاودوها آخر مرة، آخر مرة، الله يخليك
نعاودوها، ماشي مشكل، نعاودو، ولايني آخر مرة، إيواها احنا غادي
نمشيو، إيوا غادي نبقاو هنا، الناس راه كنتدخل وتخرج، راك كتعرف.

آ السيد الرئيس، شوف، الناس كنتدخل وتخرج، راه الله يكون في
العوان، باش ما نبقاوش نستغلو الفرص ديال... ماكين مشكل.

إذن، مشروع ميزانية وزارة الداخلية:

الموافقون، احسب بشوية عليك الله يخليك.

الموافقون على ميزانية وزارة الداخلية؟ شوف إلى اسمحتو المعارضون،
الله يخليكم المعارضون، عاود الحساب.

إذن، إلى سمحتوا، نعمدو، الله يخليكم، هاذ الحساب اللي جا على
لسان السيد الرئيس المعطي بنقدور، نعمدو هاذ الحساب هذا: 33-87.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

أعرض للتصويت على الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير من الميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة:

أعرض للتصويت على الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لـ 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلقة بنفقات
التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد.

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014.

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

**مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

**مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش
التحرير:**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات
التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

**مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالشؤون
العامة والحكامة:**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

**مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
والتضامني:**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار واقتصاد الرقمي:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة:

إذن، مشروع ميزانية وزارة التعمير واعداد التراب الوطني:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون، نفس العدد الأولاني؟
الموافقون = 33؛
المعارضون = 87.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون = 33؛
المعارضون = 87.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:
الإجماع، الإجماع ناقص شي حاجة، لا؟ ما نا قصش؟
اسمحو لي، أعرض الجدول "ب" برمته للتصويت:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

أعرض المادة 40 للتصويت:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.

الجدول "ج"
(المادة 41)

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات
المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014
سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمتختلف
القطاعات الوزارية والمؤسسات.

مشروع ميزانية مجلس النواب:
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات
الاستثمار الخاصة بالميزانية 2014:

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: الإجماع ناقص 3.

إذن، مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
صافي راه دوزنا للتصويت، صافي ها احنا غاديين.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:
الموافقون: الإجماع.

السيد الرئيس، الإجماع ناقص 3 ياك؟
مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
إذن نعاودو هاذو ديال مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه
والغابات ومحاربة التصحر. إذن، أعرضه للتصويت:
مشروع ميزانية المندوبية السامية، سمحو لي، واش كين إجماع؟ أشنو
كين؟ واش كين إجماع؟ لا، إذن نفس العدد.
السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

مستشارو فريق الأصالة والمعاصرة يصوتون بالإيجاب على هاذ الميزانية
ديال المندوبية السامية للمياه والغابات.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الموافقون... الله يخليكم، الموافقون، حتى نسايلو التصويت، الله
يخليكم.

الموافقون على ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
الموافقون: 52؛
المعارضون: 54؛

المتنعون؟ وأنا احسبيني حتى أنا؟
إذن، الموافقون: 52؛ المعارضون: 54.

مشروع ميزانية وزارة التعمير واعداد التراب الوطني:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014.
نعم، أ السي حكيم، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

المندوبية الوزارية ديال حقوق الإنسان، واش دوزتوها؟ لا، أسيدي،
احنا مع هاذيك... سجل بأنه مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة يصوتون
على ميزانية حقوق الإنسان.

السيد رئيس الجلسة:

وا اسمحو لي، داز التصويت، ما يمكنش نتراجعو، كل فريق يطلب منا
نعاودو نرجعو للتصويت مرة أخرى.

الموافقون: الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: الإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014؛ نفس العدد؟ الإجماع.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: 33؛ المعارضون: 87.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

التكاليف المشتركة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014: الموافقون: نفس العدد؛ المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

المعارضون = 87.

مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد،

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش

التحرير:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:

الإجماع.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:

الإجماع.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 54.

مشروع ميزانية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع وزارة الشباب والرياضة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالشؤون العامة والحكامة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد،

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون = 33؛

أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول "د":

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض الجدول "د" برمته للتصويت:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

أعرض المادة 42 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

الجدول "هـ"

(المادة 43)

التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2014

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة 2014:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات

الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغرب المقيمين بالخارج وشؤون

الهجرة:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات

الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات

الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات

الاستثمار الخاص بالميزانية العامة لسنة 2014: الإجماع.

أعرض الجدول "ج" برمته للتصويت:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

أعرض المادة 41 للتصويت:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

الجدول "د"

(المادة 42)

التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين

العمومي لسنة 2014

وزارة الاقتصاد والمالية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالفوائد والعمولات المتعلقة بالدين

العمومي من الجدول "د":

الموافقون: نفس العدد (33)؛

المعارضون: نفس العدد (87).

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد
الرقمي:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة
بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض كذلك للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:
الإجماع.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:
الإجماع.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
الموافقون = 52؛
المعارضون = 54.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:
الموافقون = 33؛
المعارضون = 87.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:
الموافقون: نفس العدد؛

أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:
الموافقون = 33؛
المعارضون = 87.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
والتضامني:
الموافقون: نفس العدد؛
المعارضون: نفس العدد.
أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الصحة:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة السياحة:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة

المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض الجدول "هـ" برمته للتصويت:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض المادة 43 للتصويت:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 الجدول "و"
 (المادة 44)
 التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
 المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2014
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:
 الموافقون: نفس العدد؛
 المعارضون: نفس العدد.
 أعرض كذلك للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:
 الموافقون: نفس العدد؛

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض الجدول "و" برمته للتصويت:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

أعرض المادة 44 للتصويت:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

الجدول "ز"

(المادة 45)

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2014

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصودة لأموال خصوصية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات القروض:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التسيقات:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض الجدول "ز" برمته للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض المادة 45 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 110.13 للسنة

مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 54.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:

الموافقون = 33؛

المعارضون = 87.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد.

محترمة تعارض الحكومة، ونعتقد بأن بلدنا بغض النظر عن الحسابات الضيقة ديال "القانون المالي سقط أو لم يسقط"، ولكن من وجهة نظر الديمقراطية، نعتقد بأن هاذ التمرين مفيد للعملية الديمقراطية للبلاد.

حتى لا أسترسل طويلا، هذه بعض الأسباب التي جعلتني وجعلت فريق الأصالة والمعاصرة يشعر وتنتابه مشاعر الاعتزاز والفرح، لكن أيضا بجانب هاذ المشاعر الاعتزاز والفرح نشعر بمشاعر الألم والحسرة، لأننا في حدود التقدير ديالنا، ونحن تابعنا بكل إخلاص وبكل صدق وساهمنا بكل تواضع في هاذ المسار ديال مناقشة القانون المالي، لأننا شعرنا بأننا وقفنا اليوم، ومنذ البارحة في الحقيقة، عند جولة أخرى من الجولات الضائعة في مسارنا السياسي، بفعل ما صادفناه في منتصف الطريق، وربما في نهاية الطريق، ما صادفناه من تعنت ومن عدم حرص الحكومة، أقول عدم حرص الحكومة على الإبقاء على أبواب الحوار وعلى أبواب التفاعل بيننا وبينها، والتي قطعنا فيه أشواط لا بأس بها، عدم حرصها على الإبقاء على باب الحوار والتفاعل والتعاطي الإيجابي مشرعا ومفتوحا إلى أبعد مدى.

وكنا نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن تشكل مناسبة دراسة مشروع قانون المالية فرصة حقيقية لتأسيس علاقة جديدة بين الحكومة في نسختها الثانية والبرلمان والمعارضة، قائمة على أساس الحوار والاحترام المتبادل والتعاون والتفاعل الإيجابي لما فيه مصلحة الديمقراطية في البلد ومصلحة العلاقة بين البرلمان والحكومة، التي جاء الدستور الجديد ليعيد هندستها على أسس تعرفونها جميعا.

واعبرنا، ظننا - وقد كنا ربما ساذجين - ظننا بأن الأجواء الإيجابية التي خيمت على الجلسات الأولى من الحوار ومن النقاش مع الحكومة والمنهجية المثمرة التي اعتمدت، ظننا أنها ستستمر إلى نهاية المطاف، ولكن للأسف حصل نوع مما يمكن أن نسميه، وأرجوكم أن تضعوا، وأرجوكم أن تضعوا هذه الكلمة بين مزدوجتين "نوع من الانقلاب غير المفهوم" في المسار ديال المناقشة، بحيث البارحة لما شرعنا في الجولة الثانية من مناقشة التعديلات على مستوى لجنة المالية، فوجئنا أن هناك تغير ما حصل في هاذ العلاقة التي حرصنا على أن نبنيها، والتي كان فيها العمل مضمي وشاق، لا من جانب الأخوين الوزيرين ولا من الجانب السادة المستشارين من مختلف الفرق البرلمانية.

ويسجل التاريخ وتسجل ذاكرة المجلس بأن سوء تفاهم وتوتر، كان ربما بنتيجة التعب، حصل بين رئاسة اللجنة وأحد الإخوة المحترمين من رؤساء الفرق المؤيدة للحكومة، ولكن ما نؤاخذه على الحكومة هو أنها التزمت ما يمكن أن نسميه بالحياد السليبي من منطلق صحيح ومعقول من الناحية الشكلية، وهو أن هذا شأن يهيم اللجنة، ولكن احنا كنا نود أن تخرج الحكومة على هاذ الحياد السليبي، وكان باستطاعتها أن تنقد الموقف وكان باستطاعتها أن تزيل سوء التفاهم وأن تبقي على روح الحوار والتفاعل لكي يبلغ مدها، ولربما كنا سنصل ولربما كانت الأمور ستأخذ مجرى آخر ومسارا

المالية 2014:

نمشيو في نفس العدد أو...

الموافقون = 33;

المعارضون = 87.

أعرض مشروع قانون المالية رقم 110.13 لسنة 2014 برمته

للتصويت: نفس العدد؛

الموافقون = 33;

المعارضون = 87.

إذن، رفض مجلس المستشارين قانون المالية لسنة 2014.

شكرا.

إلى اسمحتو آ الإخوان، الله يخليكم، غادي نديرو يتدخل واحد من الأغلبية وواحد من المعارضة، لأن غادي نبقا هنا حتى للصباح. والله يهديك، ماشي غير تدير التدخل ديالك واخرج، لا، واشوية، واحد من المعارضة وواحد من الأغلبية. صافي. واخا، واخا.

تفضل آ السي حكيم، تفضل آ السي عبد الحكيم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

إخواني السادة المستشارون المحترمون،

في نهاية أشغال هذا اليوم، هذه الجلسة الشاقة والمتعبة، أريد باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أقول كلمة مقتضبة، أريد في بدايتها أن أعبّر عن مزيج، عن خليط من المشاعر، مشاعر الاعتزاز ولربما قليل من الفرح، ومن جهة أخرى مشاعر الأسى والأسف. مشاعر الاعتزاز والفرح، لأنني حصل لي الشرف - وأنا معتز بذلك - أنني شاركت إلى جانب زملائي في الأغلبية والمعارضة أيضا في طيلة أطوار مناقشة القانون المالي.

حصل لنا الشرف أننا ساهمنا بتواضع شديد في بلوغ واحد الدرجة عالية من رقي النقاش، أظن - التقدير ديالي - وساهمنا رغم لحظات التوتر أحيانا وسوء التفاهم أحيانا ما بين المعارضة والحكومة، ولكن في المحصلة الإيجابية، نظن بأنه برسم المناقشة التي تمت بشأن مشروع القانون المالي برسم سنة 2014 بلغت على مستوى مجلس المستشارين حدا اللي كي يمكن لنا جميعا نعزّو به ونفخرو به.

ثانيا، مشاعر الاعتزاز والفرح، لأننا ربما وضعنا في هذه الأثناء لجنة قد تكون هامة، أقول لجنة قد تكون هامة في مسار المزيد من الوضوح والمزيد من الفرز السياسي ومن المقروئية ديال المشهد السياسي على مستوى البرلمان، فيبدو أنه الآن مجلس المستشارين فيه قطبان، قطب يتكون من فرق برلمانية محترمة تؤيد الحكومة وقطب آخر يتكون من فرق برلمانية

الأخرى، لا مع الاتحاد الاشتراكي ولا مع بقية الأحزاب. لقاء وحيد، ومنذ ذلك الوقت انتظرنا أن يفني الرجل بالتزامه، وقلنا بأنه لا بد بما أن الأمور غادية في تدهور والوضعية تتعقد ومالية البلد تدريجياً تتفاقم وتشتد عليها الأزمة ويضيق حولها الخناق، قلنا لا بد أن يفهم الرجل بأنه خصو يطرق البيان من الأبواب الحقيقية، طرق الأحزاب، وكنا ننتظر بأنه في هذه اللحظة الحرجة يفتح حوار ويستشر، ماشي يستشر، يفتح ويستمع ويقلل من جبهة الخصومات.

لم يحدث شيء من هذا القبيل، وفهمنا بوقت متأخر بأنه كنا واهمين لأن الرجل مستمر في المنطق ديالو، ولم يكلف نفسه عناء لا تواصل ولا الاقتراح ولا طلب الرأي. ولو أنه أدرك فضيلة الإنصات وفضيلة المشاورات وفضيلة التداول مع من يختلف معه في الخط السياسي، لأن مصلحة البلد تقتضي ذلك، لكننا اليوم في موقف آخر، لكننا اليوم انتهت نتيجة المناقشة بنتيجة أخرى، وأنا آسف جداً، وهذا هو مصدر الشعور بالأسى والحزن، آسف جداً أن الحكومة فوتت مرة أخرى فرصة وأضاعفت جولة من المسار السياسي ديال البلد.

وأنا، السيد الوزير المحترم، أشعر بالكثير من التعاطف تجاهك كوزير، لأنه لمسنا الجدية والرغبة... إلخ، ولكن ما كان يجب أن تنتهي الأمور بهذا الشكل، ولذلك فليتحمل الجميع مسؤوليته، وهذا طبعاً لا يجب أن يقلل، وهذا الشيء أكدت عليه في البداية، وهذا لا يجب أن يقلل من قيمة وأهمية المكاسب التي حققتها الديمقراطية في البلد بهاذ التصويت الذي أفرز وضعاً تمارس فيه المعارضة دورها الطبيعي وموقفها السياسي الطبيعي، ولكن نرجو أن تستخلص الحكومة العبرة من ذلك، ونرجو أن تغير الحكومة النظرات ديالها، وأختم بهاذ النظرات. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

زيد آسي المعطي، تفضل آ الحاج. الحاج المعطي بتقدور. الله يخليكم، ماشي غادي نبقاو هنا حتى للصباح، ولا آسيدي صوتي صافي، باراكاً... رفعت الجلسة.

صافي ياك كلشي ابغي يهضر، كاع رؤساء الفرق غادي يهضروا، غادي نبقاو هنا، غير عنداك تمشي... لا آسيدي ماشي من حقك، عند رئيس الفريق هو اللي من حقو يدير نقطة نظام، تفضل آ السي، وا باراكاً ما تسعر، صافي ريح، تفضل الله يخليك، تفضل آ السي الحاج المعطي.

التفسير ديال آش؟ ديال الجلسة احنا غادين في الجلسة، ابغيتيو نبقاو حتى للصباح ها احنا جالسين، صافي آش ابغيتي؟ صافي ها احنا خدامين، آ باراكاً من المزايدات الخاوية، وباراكاً. تفضل، السيد الرئيس، تفضل.

آخر غير المجري والمسار الذي سارت فيه منذ أمس البارحة إلى اليوم. وما زادنا استغراباً هو أن الحكومة - وهذا حقها الطبيعي - التجأت بشكل مفرط إلى استعمال الفصل 77، وهذا حقها الطبيعي، ولكن استعملت هاذ الفصل... غير افهمني، السيد الوزير، ما احضرتيش معنا الأجواء، أنا كنهضر على واحد الموضوع آخر ربما ما افهمتيش، الاستعمال المفرط للفصل 77، وأحياناً في غير محله، وأقوى دليل على ذلك أنه في تعديل معين جرى استعمال الفصل 77 ثم سحب فيما بعد.

السيد رئيس الجلسة:

السي حكيم أرجوك، راه باقي تابعنا تدخلات بزاف.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس، من فضلك.

باش ما نكونش ثقيل عليكم، ما غاديش نكرر أشنو التعديلات اللي قدمناها وأشنو اللي سحبناها وأشنو اللي كنا كنبنا، ولكن فقط أريد أن أقول شيء واحد فقط، بأن ضيق الصدر ديال الحكومة فوت علينا فرصة حقيقية، ليس فقط للاستثمار إلى أبعد الحدود أجواء الحوار والتفاعل اللي قطعنا فيه أشواط، ولكن فوت علينا كذلك فرصة ديال التعبير على وجهة النظر والتعبير على أطروحة بصدد أهم إجراء جاءت به الحكومة وهو المتعلق بالمساهمة الإبرائية، التي كان لنا فيه موقف واضح، يعرفه السيد الوزير المحترم الجالس معنا في هذه الجلسة.

وأريد باش ما نطولش عليكم، ابغيت نقول حاجة واحدة، ابغيت نقول بأن هاذ الانقلاب اللي حصل وضعنا في معادلة صعبة، من جهة احنا كنا وما زلنا نستشعر خطورة الوضعية اللي كتمر بها البلاد والفترة الحرجة اللي كتمر بها مالية البلد، وكان الشعور القوي اللي كاد أن يتبلور إلى قناعة مطلقة هو ابتداع منظور جديد وتعامل جديد وموقف سياسي جديد، لم نكن نتوفر على مركب نقص لتبنيه، رغم أنه فيه مساس بالمصلحة الحزبية الضيقة، واحنا ما عندناش مشكل على هاذ المستوى، لأن فهمنا بأن بلادنا كنتعيش وضع صعب ومالية البلد في وضعية حرجة، ولكن نعتبر بأن الحكومة حشرتنا في زاوية ضيقة.

وابغيت نختم نذكركم جميعاً، إخواني، أخواني، لما خرج حزب الاستقلال من الحكومة وبدأ السيد رئيس الحكومة المفاوضات والمشاورات خرج على الرأي العام الوطني بيان يقول فيه بأنه سيباشر المفاوضات والمشاورات لترميم أغلبيته، ولكن دار التزام ظنينا بأن الرجل فهم واستوعب ولو بشكل متأخر أهمية الاقتراح على المعارضة وأهمية الاقتراح على كل القوى السياسية وكل التعبيرات المدنية، ودار موقف سياسي بأنه سيتشاور وسيفتح.

لقاء واحد يتيم كان بروتوكولي، توزع فيه أتاي والحلوة، دارو السيد رئيس الحكومة مع حزب الأصالة والمعاصر، وأظن حتى مع الأحزاب

مجلس المستشارين الاستفادة سياسيا من أهم التعديلات المعقولة والمهمة، والتي كانت ستكون لها تداعيات إيجابية على المستقبل.

وبالتالي، ذهبت جهودنا وسهرنا، ذهب كذلك سهرنا ليالي طوال ذهب أدراج الرياح، خاصة وأن الدستور الجديد أعطى الحسم في هذا التصويت إلى المشروع في مجلس النواب.

قلتها وأكرها مرة أخرى، يجب علينا جميعا أن نتحمل مسؤولياتنا كبرلمانيين، كبرلمان المستقبل، يفرض علينا أن لا نتزايد على بعضنا، فالمملكة المغربية اليوم محتاجة إلى جميع أبنائها وبناتها، إلى جميع مكونات المجتمع السياسي المغربي من أجل البناء، كل يتحمل مسؤوليته، وبالتالي أذكر زملائي في المعارضة أن المواقع تتغير وأن بعض الأعراف التي يحاولون تكريسها بالتعامل البرلماني خارج ضوابط الدستور والنظام الداخلي ستجعلنا نتحرف عن المسار الديمقراطي وعن أهداف ومقاصد الدستور السامية الهادفة إلى تكريس مجتمع ديمقراطي متوازن، يجد الجميع فيه نفسه، معارضة وأغلبية، مؤكداً أن الطرفية تفرض علينا تقوية جبهتنا الداخلية والابتعاد عن المزايدات والحروب الهامشية المبنية على تصفية حسابات ضيقة محدودة، علينا جميعا أن نأى بأنفسنا جميعا عن هذا التصرف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل آ آ السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزملاء الأعضاء،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي، ككون من مكونات المعارضة في هذا المجلس الموقر أن تناول الكلمة في خضم هذه النقاشات الدستورية والقانونية، وبعد يوم شاق، كل واحد منا أدلى بدلوه في هذه النقاشات، ونحن في الفريق الاستقلالي نؤكد لمن يمكن أن يكون قد نسي أننا حزب عريق، حزب مارس المعارضة في عز الأيام التي كانت تتطلب فيها البلاد مواقف جادة لنسعد بما نحن فيه الآن، بواسطة رجالات كان همهم الوحيد هو خدمة هذا الوطن.

غادرنا الحكومة وبدلنا موقعنا من الأغلبية إلى المعارضة اضطراريا، لأننا حاولنا وحاولنا قدر الإمكان لنكون أوفياء لالتزاماتنا التي صوت عليها البرلمان، صوت عليها مجلس النواب تحديدا، وانخرطنا في ذلك البرنامج عن قناعة واقتناع لنفي بكل ما وعدنا به المواطنين والمواطنات خلال حملاتنا الانتخابية، ووضعنا يدنا في يد أحزاب أخرى، ههنا الوحيد كان هو خدمة البلد انطلاقا من البرنامج الحكومي، ولكن عندما تبين لنا أن من باب المسؤولية والمحاسبة لن نفي بالتزاماتنا وبعد ما حاولنا وحاولنا، والمقام لا

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

اشوية من الصبر آ آ السي اللبار، شيء من الصبر آ آ السي اللبار، شيء من الصبر.

السيد الرئيس،

ما عساي أن أقول بعدما سمعت بعض الكلمات تقول على أنه كان النقاش يسير في تيار، ولما وقع ما وقع بين رئيس وبين رئيس اللجنة تغير كل شيء.

أعتقد على أنه الكل كان حاضرا والكل وجد نفسه محرجا عندما تصرف السيد رئيس اللجنة تصرفا تجاه أعضاء التجمع الوطني للأحرار، ولم ينصفهم، ولم يعطيهم الكلمة، فكان لنا اجتماع طارئ في الفريق، واحتج الإخوان وأردوا أن يقاطعوا وينسحبوا، لكن الحكمة هو أننا دبرنا المسائل، وقلنا سنسجل هذه الملاحظة في اللجنة التي فهم أو فهم البعض على أننا جئنا بتوجه من جهة ما، أبدا. نحن كنا نريد ردع ودرء الصدع وإعادة القطار فوق السكة حتى تستمر اللجنة.

السيد الرئيس،

لقد صوتنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بالإيجاب على هذا المشروع، لأنه مشروع واقعي في نظرنا، موضوعي، واعي، يتميز بالصدق، جاء ليكرس الشفافية ويتصالح مع المواطنين والمواطنات في هذه الظروف الصعبة اقتصاديا على أكبر الاقتصاديات العالمية، استطاع هذا المشروع الواعد أن يحافظ على التوازنات المالية، ويضع القطر الاقتصادي الوطني على سكوته الصحيحة، خفف من العجز، وقلص من الاستثمار غير المنتج.

في مقابل ذلك، شجع الاستثمار المنتج وتحكم في التضخم من خلال محافظته على دعم القدرة الشرائية للخدمات الاجتماعية بتخصيص حوالي 56% من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، وهو رقم مهم جدا بالنظر إلى وضعية البلاد، شاكرين للسيد وزيرين ردهم على مداخلة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، التي أجابا فيها على كل التساؤلات والاستفسارات، حيث وعدنا بخصوص تجميع القطب الاجتماعي على أن الحكومة ماضية فيه وأن إرساء الحكامة هو مشروع دستوري وطني لا رجعة فيه.

لقد صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع، لأن الحكومة في شخص وزيرها بالاقتصاد والمالية والميزانية، تفاعلوا بشكل إيجابي مع المشروع، وقبلوا 24 تعديلا من فرق المعارضة و7 تعديلات لفرق الأغلبية و8 تعديلات تقدمت بها الحكومة.

إذن، إنه تفاعل إيجابي وتاريخي، قلما يحصل في البرلمانات. إذن تصويت المعارضة اليوم وتعبئتها التاريخية من أجل إسقاط هذا المشروع فوت على

أن المقاعد التي تركناها طواعية ليست بوثيرة، ولو أغوتنا المقاعد لبقينا فيها ونحن مضطرين نعارض برنامجا صادقنا عليه، ومع الأسف نحن في خضم برنامج عارضه أشخاص، وهم عليه الآن يدافعون، هذه المعادلة العجيبة والغريبة التي لا يمكن أن تقبلها أية ديمقراطية.

أين نحن من الديمقراطية وهناك من يقول أنه انطلاقا من ذلك الاختلاف البين في المواقف بين الأمس واليوم يقول أنه جاء لخدمة الصالح العام؟

فكنا نتمنى أن تكون لهذه الحكومة برنامجا جديدا طبقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور، تتوافق عليه أغليتها اليوم وتصوت عليه، ونحن في ذلك الوقت نعرف ما هو البرنامج الذي نعارض، أما اليوم فنحن نعارض ما قررناه ويدافع عنه من عارضه، وقولوا باز. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

راه من الصباح، وا اسمح لي، الله يخليك، راه من الصباح والسي ادريس باغي يهضر، آش غنديرك؟

المستشار السيد ادرس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

أود بداية أن أشير أننا الآن بالذات نعيش لحظة تاريخية، توثق لنضج الممارسة الديمقراطية والسياسية بالمغرب، أقول ذلك لأن البعض حاول يائسا أن يجرمنا داخل مجلس المستشارين وفي إطار المعارضة الموحدة على وجه التحديد، قلت أن يجرمنا من أداء واجباتنا الدستورية، مستحضرا تلك الاعتبارات الواهية التي تحيل على الوضع الدستوري الانتقالي، والتي تريد جعل هاته الغرفة في حكم الموت الإكلينيكي، إلى حين إنعاشها بالانتخابات، منتظرة هذه المناورات وهذا الاستهداف في الواقع، ما زادنا إلا إصرارا على أداء مهامنا البرلمانية على أتم وجه، ونحن داخل المعارضة الديمقراطية لن نرد خيالا لا يمكنه أن يصمد للحظة أمام الدستور وقوة الدستور وما أعطى من مشروعية لهذا المجلس وأعماله الكاملة إلى حين التجديد.

ونود فقط أن نربط هذه الحملة الفاشلة بتخوف البعض من هذا التكتل المبارك، الذي أسس للمعارضة داخل وخارج مجلس المستشارين. لي اليقين التام أن هذه المعارضة لن تدخر جهدا في المساهمة والدفع بكل ما هو إيجابي والتصدي بقوة لكل ما لا يخدم الصالح العام.

ومن هنا بالذات، أود ربط هذه الخلاصة بقرار التصويت على هذا المشروع، ذلك أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 أكد باللموس عجز

بتسع للرجوع إلى الوراء، اصطفنا إلى جانب ناخبينا ومنتخبينا، اصطفنا إلى جانب الشعب المغربي لنقف إلى جانبه ولنقول له: نحن من موقف المعارضة إلى جانب زملائنا في المعارضة في هذا المجلس ومجلس النواب، سنعمل قدر المستطاع على الوفاء بما التزمنا به معك.

وبطبيعة الحال، وجدنا في الفريق المعارض الآن داخل مجلس المستشارين والذي هو امتداد للمعارضين في مجلس النواب، وبطبيعة الحال المعارضة ليس بين مجلس النواب الذي يجاور مجلس المستشارين حدودا ولا يتطلب ذلك جوازا أو فيزا لينتقل كلام المعارضة من مجلس النواب إلى مجلس المستشارين، فنحن امتداد لمواقف زملائنا في مجلس النواب، وقد عزز موقفنا بالمركزيات النقابية إلى جانبنا، التي يستأثرها المجلس باحتواء مكوناتها كلها مجتمعة وفصيل مهم يساند المعارضة.

لماذا نعارض؟ نحن متأسفون الآن، وفي أول سابقة في البرلمان المغربي لإسقاط الميزانية، ونحن واعون بهذا الحدث، ولا يمكن لأحد أن يقول أننا في غفلة من أمر ما قمنا به، ولكن من باب المسؤولية ومن باب الدفاع عن التزاماتنا، قمنا بما قلنا ونحمد الله على هذا التوازن الموجود في بلدنا وعلى هذه التعددية وعلى معارضة قوية وبناءة اصطفت ككلمة واحدة لأول مرة في تاريخ البرلمان في مجلس المستشارين لتقدم تعديلات موحدة ولتقدم كلمة موحدة هاجسها الوحيد هو خدمة هذا الوطن وخدمة الشعب المغربي.

نحن معارضة بناءة، كنا حاورنا ودخلنا كلنا أمل وأن تكون التوطئة للتعامل بإحسان وللتعامل بهدوء وبنقاش دافئ وعلى نار باردة وفي الكواليس لتتواصل مع الحكومة، ولنتمكن من تمرير كذلك عدد كبير أو عدد لا يستهان به من التعديلات ذات طابع اجتماعي ليقول هذا المجلس أنه جاء كذلك ليتم ما وصل إليه زملاؤنا في مجلس النواب في نقاشاتهم مع الحكومة، ولكن مع الأسف الشديد دخلنا ولأول مرة وأنا من قيادة هذا المجلس وقيادة مجلس النواب، لأول مرة لاحظت أن ذاك الكرتون أحمر، أي الفصل 77، استل من غمده ما يفوق 40 مرة وقد وصل إلى حدود، ماذا يعني ذلك؟ يعني أن التيار، أي أن التواصل، التشارك الذي جاء به دستور 2011 هو ضعيف أو مقطوع تماما بين المعارضة التي أصبح لها دور هام والحكومة.

وكنا نتمنى أن نجد صيفا بديلة لاستعمال الفصل 77 ولنتفق على صيغ يمكن أن تدعم البرنامج الحكومي وكذلك أن تخفف من وطأة الضغط على الشرائح الاجتماعية إما الضعيفة أو المتوسطة. ولكن أمام الأذان الصماء، كنا مضطرين إلى التصويت، وهذي آلية من آليات الديمقراطية، لنصل إلى ما وصلنا إليه اليوم، وهذا ليس بنهاية العالم.

وأعتقد أن من نسي عليه أن يتذكر التسعينات والثمانينات وكيف كانت المواقف داخل البرلمان للدفاع عن القناعات، وبالتالي لابد أن هذه الرسالة تستصل إلى الضفة الأخرى لدى زملائنا في مجلس النواب، وستتبعهم كذلك تعديلاتنا للدفاع عنها، وأقول كلمة واحدة، أنا أتمنى أن يعرف الجميع

جاء المشروع منحيا للآمال وأضعف من سابقه، فكانا لزاما علينا في هذا المجلس أن نتحمل مسؤوليتنا الدستورية والسياسية والتاريخية من أجل دق ناقوس الخطر وإثارة انتباه الحكومة والرأي العام على ضعف وسوء اختياراتها وفشلها في تدبير الشأن العام.

لأجل ذلك، صوتنا على هذا المشروع بالرفض.

ختاما، إني أشعر كذلك بكثير من التعاطف مع طموح السيد الوزير الذي نحترمه ونقدره، وبأنه رجل دولة بامتياز، وما نتمناه وأتمناه أن تقبل التعديلات عند زملاننا في مجلس النواب لأن ضربنا تمارة واتما رآك شفقتو الإخوان كلهم تعاملوا، إذن غنعتيهم للإخوان دياولنا في مجلس النواب، ويمكن لكم تتعاملوا معهم، وإلى ما ابغيتوش راه عندكم الأغلبية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السي العلمي تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

أنشرف، باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في إطار نقطة تفسير التصويت ضد مشروع الميزانية لسنة 2014، أن أوضح الأسباب التي اقتنعنا بها، والتي دفعتنا إلى التصويت ضد هذا المشروع.

في البداية، السيد الرئيس المحترم، وباسم الفريق الاشتراكي، أؤكد أننا اليوم نعيش لحظة تاريخية داخل مجلس المستشارين، بحيث تأكد اليوم أن هاته المؤسسة البرلمانية الدستورية قامت بدورها كاملا، ولعل النقاش الحار والتدافع السياسي البناء الذي ساد من خلال دراستنا لمشروع قانون المالية كما وافق عليه مجلس النواب، يوظف أو يوضح الإضافات النوعية التي تقدم بها السادة المستشارين.

نحن، في الفريق الاشتراكي، فخورون بمستوى النقاش السياسي والجدل الدستوري والتحليل الاقتصادي والمالي الذي تفضل بشرحه السادة المستشارين أعضاء هاته القبة المحترمة، وكذا أعضاء الفريق الاشتراكي على مستوى جميع اللجان الدائمة.

نحن، في الفريق الاشتراكي، فخورون أيضا بالتنسيق المثمر والناجح الذي تم بين فرق المعارضة الخمسة على مستوى توحيد التعديلات التي تم تقديمها لأول مرة داخل هذا المجلس بشكل مشترك في خطوة أبانت عن نضج كبير في الممارسة السياسية داخل هذا المجلس.

الحكومة في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والإشكاليات الاقتصادية، وأن هذه الحكومة اختارت، للأسف، حولا ترقيعية ممثلة في استهداف المواطن البسيط وقدرته الشرائية لأجل سد الثغوب المالية الناتجة عن سوء التدبير وغياب الحكامة وانعدام إرادة الإصلاح.

وبالمقابل، جاءت الحكومة فيما يمكن وصفه بإجراء أحادي الجانب، لا يَنْضَبط لروح الدستور المؤسس للديمقراطية التشاركية، يقرر التضريب على القطاع الفلاحي في قراءة معيبة للتوجهات الملكية، التي كانت دائما مع إشراك الطيف الواسع للفاعلين والمعنيين (خير دليل على ذلك المنهجية المعتمدة في صياغة الدستور الجديد).

قلت، أقرت الحكومة التضريب المباشر وغير المباشر عن طريق الضريبة على القيمة المضافة على المعدات بشكل يستهدف في آخر المطاف شريحة واسعة من المغاربة، ويهدد بذلك التناغم المجالي والطبقي العنوان العريض للسلم الاجتماعي.

كذلك جاءت الحكومة من خلال هذا المشروع بمقاربة خطيرة للتعامل مع الربيع والقطاعات النفعية، ذلك أنها جاءت بمنحة للتخلي عن مآذونيات النقل، وكأني بها تطع مع الربيع لا تحاربه، تدعمه وتجازيه لا تحاصره، يحدث ذلك واستهداف المواطن البسيط بلغ أشده.

كذلك، هذا المشروع جاء بمنطق "عفا الله عما سلف" كشكل صريح عن التطبيع مع الفساد المحتمل ومع المال الوسخ المحتمل، وهذه ردة أخلاقية وقانونية خطيرة ترفع من أجلها الحكومة دون حجل، وفق منطق عنوانه "الغاية تبرر الوسيلة".

هذا المشروع أيضا سجل أخطر استعمال للفصل 77 منذ أن كان 51 في الدستور السابق بالشكل الذي يكرس كل إرادة للتعاون بين السلط، وكما يريدنا الدستور، سيحاسبنا الوطن وقبلة المواطنين إن نحن تأمرنا على مصالحتهم وأهمزنا على مبادئهم وتنكرنا لإرادتهم، كما يعكسها الدستور الذي اختاروه حكما بيننا.

سنحاسب عن ذلك كله إن نحن صوتنا بنعم على مشروع يفقر الفقير، يضرب الفلاح، ويعفي الثروة، ويطبغ مع الأموال المجهولة المنشأ، ويجازي الربيع، ويتنكر لحق المعطلين في الشغل، ويلبس ثوب الردة على الدستور والقانون.

لقد جاء البرنامج الحكومي خاليا من أي تصور إستراتيجي، فكان من الطبيعي أن تأتي قوانين المالية الثلاثة خالية منه، فكان لزاما علينا في البرلمان أن نتعامل مع مجموعة من الإجراءات المتفرقة بل والمتعارضة أحيانا في قوانين المالية الثلاثة للحكومة.

لقد تعاملنا مع أول مشروع للقانون المالي بإيجابية، بنسبية، وحاولنا إيجاد مبررات من قبيل قلة خبرة الحكومة الأولى، ثم تعاملنا مع المشروع الثاني، حيث كنا ننتظر أن تكون الاضلافة الحكومية لتجسيد فلسفتها السياسية والاقتصادية على أرض الواقع، لكن صدمتنا كانت قوية، حيث

السيد الرئيس،

نحن، في الفريق الاشتراكي، كنا واضحين منذ البداية، الفريق الاشتراكي لما تعاطى لهذا المشروع انطلاقا من قناعاته الراسخة التي يتواجد فيها كحزب معارض، الفريق الاشتراكي لا يملى عليه أي قرار، بل يحترم ضوابطه الحزبية، قرار معارضة هاته الحكومة نابع من مؤتمرنا الوطني التاسع، واحد. جوج، النظام الأساسي لحزبنا، يملى على رئاسة الفريق وعلى الفريق الاشتراكي بأن يبقى منسجما مع الخط السياسي لحزبنا، مع هامش الحرية - أقول- التي يتمتع بها الفريق.

نحن، في الفريق الاشتراكي، لاحظنا على الحكومة كونها قدمت هذا المشروع دون اعتماد المقاربة التشاركية التي أتى بها الدستور، همشت دور المعارضة، وبالتالي لماذا هذا الضجيج اليوم؟ مجلس المستشارين أسقط الميزانية، وكأن فعلا هذا حدث، لأننا لأول مرة مجلس المستشارين يسقط الميزانية، فنحن لحد الساعة لازلنا منسجمين مع أنفسنا، لما خرجنا إلى المعارضة، التاريخ شاهد علينا، صوتنا ضد الميزانية ديار 2012، صوتنا ضد الميزانية ديار 2013، واليوم نصوت ضد ميزانية ديار 2014. إذن، أنا بالنسبة لي ما كابنشي شي حاجة تغيرت باسم الفريق.

نحن، السيد الرئيس المحترم، تعاملنا بكل مسؤولية في تعاطينا مع مضامين المشروع، وتأكد لنا استخفاف الحكومة باقتراحاتنا وإضافاتنا التي توحدت حولها فرق المعارضة، نحن أيضا منسجمين مع امتداداتنا السياسية داخل مجلس النواب، وإن كان كل مجلس يتوفر على استقلاليتها، ولكن من العيب في مشروع الميزانية الذي يرهن السياسة الحكومية، الذي يعتبر آلية طبقا للقانون التنظيمي للمالية الذي بواسطته تترجم الحكومة اختياراتها، أن نصوت لصالح هذا المشروع.

السيد الرئيس،

في دقيقتين، الله يجازيك بخير، باش ما تلف ليش الخيط الناظم ديار الأفكار ديالي الله يجازيك بخير، كنعقول بأننا نحن منسجمين على ذاتنا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نصوت لصالح هاذ المشروع.

الحكومة، السيد الرئيس المحترم، في الفريق الاشتراكي، وانسجاما مع الآراء والمواقف التي عبرت عنها فرق المعارضة، نؤكد بسم الفريق الاشتراكي بأن لا رؤية اقتصادية ولا رؤية اجتماعية لها من خلال مضامين هاذ المشروع.

الحكومة تستهلك فقط الشعارات، لا تريد أن تقوي دور المعارضة. صاحب الجلالة الملك محمد السادس أثناء افتتاحه للدورة الحزبية، ولا بمناسبة الذكرى... أعطى توجيهاته الملكية للحكومة من أجل إخراج القوانين المتعلقة بحقوق المعارضة، واليوم، لما المعارضة تريد أن تقوم بدورها، نسلط حولها الصحافة، ننقدها في التعبير عن آرائها ومواقفها.

فعلى هاذ الأساس، احنا كنعقول في الفريق الاشتراكي بأن الحكومة اليوم هي عاجزة عن تفعيل الدستور، عن تنزيل الدستور، وعن إعطاء

تأويل ديمقراطي للدستور.

الحكومة عاجزة عن مباشرة الإصلاحات، لا على مستوى صندوق المقاصة، ولا على مستوى أنظمة التقاعد، ولا على مستوى منظومة الأجور، وتبين لنا بأن الحكومة سائرة نحو حل مشاكلها التدبيرية على حساب رفع الأسعار.

السيد الرئيس،

أخيرا، وليس آخرا، وللزيادة في تبيان موقف الفريق الاشتراكي، نحن فيما يتعلق بالتعاطي مع التعديل الذي اقترحه علينا السيد وزير المالية، أؤكد مرة أخرى في إطار تفسير التصويت بأن المسطرة التي قدمت به هي مسطرة معيبة.

السيد الرئيس،

اسمحو لي، السيدان الوزيران، أنا لا أدعي بأنني أملك الحقيقة القانونية المطلقة، ولكن سمحو لي راه هناك تشريع جنائي ينبغي ملاءمته، فالتقادم في الميدان الجنائي كيمشي حتى 15 سنة، راه ما يمكنش اليوم ما يزولها لي حتى شي واحد من عقلي لأن القانون الجنائي والشريعة العامة هو القانون العام، الجنائي يعقل المدني، ونحي الحكومة تقول غندير مصالحة فيما يتعلق بالإجراءات المالية والجباية وتسكت على التشريع الجنائي، ليست هناك أية ضمانة.

نعم البلد في خطر، احنا نبهنا في الفريق الاشتراكي في 2011، في 2012، والسبي الآزمي كان كيقول لنا بأن الأمور بخير. إذن، ملي البلد في أزمة، هاذ المعطى كان ينبغي أن يدخل في صلب مشروع قانون المالية، وإذا كان بإمكاننا أن نغير وجهة نظرنا حول هذا المشكل، أما آخر لحظة الحكومة، من حقها أن تأتي بتعديل، عارف القانون التنظيمي للمالية، ولكن هذا توجه مالي، هذي راه مساهمة إبرائية (amnistie fiscale)، ما يمكنش، ما عارفينش حجم الأموال، واش 100 ألف مليار أو 5000 مليار، ونعتبروه إجراء بسيط أو نحن نعرقل.

فالله يجازيك بخير، السيد الرئيس، الحكومة واجهتنا باستعمالها المفرط للفصل 77 من الدستور، ولكل هذه الاعتبارات وغيرها فنحن في الفريق الاشتراكي رفضنا مشروع قانون الميزانية لسنة 2014. وشكرا السيد الرئيس إن كنت قد أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الفريق الحركي، سأتناول الكلمة طبقا للقانون الداخلي للمجلس من أجل تفسير التصويت، هاذ التصويت الإيجابي الذي قمنا به لصالح الميزانية العامة للدولة، هذه الميزانية التي لامسنا فيها الجوانب الإيجابية المتعددة

المالي لـ 2014.

كان يودي أن يجلس إخواني كي نستمتع جميعا في إطار حوار متواصل، ولكن للأسف لأن الديمقراطية لها ضريبتها، ولكن نعتقد كما يعتقد الكثير أن مواقفنا سنتظل راسخة، نحتزم الأغلبية ونحتزم المعارضة، وهذا دأبنا سرنا عليه، خاصة في كل اللجان وفي كل اللقاءات، لكي نحدث تواصلا إيجابيا داخل هذا المجلس والدفع به لتجاوز ما يمكن رصده من اختلالات، نعتقد أن من بينها وهو هذا التواصل وهاته النظرة الاستثنائية في كثير من الأحيان لبعضنا البعض.

بالمناسبة، السيد الرئيس المحترم، وبدون مبالغة، فإننا مجموعة الاتحاد الوطني للشغل في المغرب نحني بالخصوص النقاش الذي دار في اللجان، ونحني السادة الوزراء الذين لم يخلوا بصبرهم وتحليلاتهم، بل كذلك أن تجملوا بالصبر، كما يقال في اللغة، وتحملوا الانتقادات اللاذعة في كثير من الأحيان، لكن على مستوى لجنة المالية بالخصوص كان وزراؤها يتحملون أكثر، وكنا نعيش ونتابع الساعات الطوال في الليل، وكنا نسمع (القنابل) الكلامية، وربما في تجاوز لمستويات أخلاقية معينة، ولكن بالإرادة والتحدي، وكذلك بالسلوك الراقي الذي أبداه هؤلاء الوزراء دونما مبالغة، جعلت الكثير من القضايا وكثير من الأمور أنها تستوعب ولو في نطاق.

فبكل روح المسؤولية، أوجه لهم التحية والتقدير، وخاصة كنا بين الفينة والأخرى نسمع كلاما من هنا وهناك، وعلى أية حال هذه هي ضريبة العمل السياسي والبرلماني.

السيد الرئيس المحترم،

هاته مناسبة لكي نسجل بقوة، وداخل هاته الغرفة، على نقط أساسية هي داعمة لعملنا، أولها وهو لا بد هاذ الحضور الذي رأيناه اليوم أن يستمر، وكل هيئة - لا شك - أنها تتحمل مسؤوليتها، لا يعقل أن يصبح حديث الخاص والعام هو الغياب، هو التوظيفات، هو كذا... وكأنا أصبحنا ذلك الذي ينظر إليه بكثير من الشك والريبة. فهذه السلوكات لا بد أن نتجاوزها لأن في أعناقنا أمانة على باقي الناس.

أستسمح، السيد الرئيس، لأن آخر كلمة، وأريد أن أختمها بكلمات إن شاء الله لعلها تكون إشراقات لهذا.

وشكرا.

الجانب الآخر وهو هناك نقاش ربما إلى جينا نخصيو بكل موضوعية المجلس اللي فيه 270 غنلقاو الدائرة كندور على واحد 30 أو 40 واحد، وهنا فعلا حتى ذاك المنطق اللي كنفولو بأن التعديل، وبكل صراحة، بأن ذيك 120 اللي خصها تطلع، راه هنا كنكرسو واحد الوضع، ولو نبغيو ناقشو كيغطي إشارات سلبية.

ولذلك، قبل ما تكلم على زيادة العدد خصك تحضر بعدا عهاد الشهي اقصي به بعدا. للأسف هذه من الملاحظات.

لكن، على المستوى الآخر، وارتباطا بالميزانية والتصويت عليها،

والتجاوب الإيجابي وجواب لجميع متطلبات الشعب المغربي على جميع المستويات، الجانب الاقتصادي، الجانب السياسي، الجانب الثقافي، جانب القرب، جانب الانفتاح، ولكن تارة تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

كنا نتمنى أن لا تتعامل في هذا المجلس بمنطق الأغلبية والمعارضة، على غرار الغرف الثانية أو الغرف العليا في العالم نظرا لمكونات هذا المجلس. المجلس كنا نتمنى أن نشغل جميعا خلال هذا الشهر، وناتي بتعديلات تتوافق عليها، تدعم الإصلاحات التي تتضمنها هذه الميزانية، كنا نتوافق بأن تقدم تعديلات، خصوصا وأن الحكومة كانت منفتحة على هذه التعديلات، وكنا سنأتي بشيء إضافي لما قام به إخواننا بمجلس النواب.

ولكن مع ذلك هاذ النقاش الذي نحن بصده هو نقاش إيجابي جدا، ونعتبر هذا الحدث الذي وقع اليوم بمجلس المستشارين ليس هو الحدث الأول في المغرب، جرت العادة أن البرلمان قدم ملتمس الرقابة في غير ما مرة، وجرت العادة أن المجالس صوتت ضد الحكومة في غير ما مرة، لكن في الطرف الحالي الذي يعيشه المغرب والذي يعيشه العالم، كنا نتمنى أن نبقي على هذا المستوى الذي يعتبر فيه المغرب دولة نموذج على مستوى إفريقيا والعالم العربي، وأن نتجنب كل ما من شأنه أن يكون فيه عمل لا جدوى منه.

نعتقد بأن التعديلات التي قدمت وقبلتها الحكومة هي كذلك مكملة لما قام به إخواننا في مجلس النواب، ونحن نعتقد جازمين بأن دور مجلس المستشارين ليس هو صورة طبق الأصل لمجلس النواب.

نعتبر أن مجلس المستشارين بمكوناته المختلفة، الجماعية والمهنية والنقابية، يمكن أن يكون قيمة مضافة، ويضيف شيئا جديدا لهذه الميزانية، فإذا به اشتغلنا خلال هذا الشهر كله، وصوتت الأغلبية ضد هذه الميزانية، كأننا لم نتم بشيء.

فنامل من إخواننا في مجلس النواب أن يتداركوا أو أن يقوموا بواجبهم طبقا للدستور الجديد وطبقا للأغلبية الجديدة التي أفرزتها صناديق الاقتراع، وطبقا للأهداف التي يشتغل عليها المغرب كمشرك إستراتيجي لأوروبا، وكنموذج يقتدى به في العالم العربي وإفريقيا، وأيضا يمكن أن نتجنب كل ما من شأنه أن يجعلنا لا نتعامل في المستوى المطلوب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. بدورنا، كمجموعة اتحاد وطني للشغل بالمغرب، لا بد أن ندلي ولو ببعض الكلمات المرتبطة بتفسير التصويت المرتبط أساسا بمشروع القانون

وبالتالي، أقول أن مع كامل التقدير للإخوان الذين جلسوا لكي يستمعوا إلينا، سنظل نواظب داخل هاته الغرفة، وسنظل نناصر حتى كل الأطراف، لأن ما عندناش شي إشكالات معكم، كل الأفكار النزيمية على أساس أننا ندفع بهاته الغرفة من خلال المقترحات، ندفع بها إلى الأمام، آمليين إن شاء الله أن يتحسن الوضع، ونخلق مناخا وظيفية تستجيب لكل تطورات المغاربة، وتكون الكلمة الفصل هي مصلحة للوطن فوق كل اعتبار، ومن بين المداخل -اللي نختمو ما تدوزش- وهو التركيز على بعض القطاعات الإستراتيجية، ومنها المادة 4 كناكودو عليها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

باراكا السيد المستشار، الله يهديك... أرجوك، الله يجازيك بخير. الحكومة، شوف آ السيد الوزير (المقصود وزير الاقتصاد والمالية) الله يجازيك بخير ما يمكنش لي نعطيك الكلمة لأن هاذ الناس كيفسروا التصويت، انت آش غتفسر؟ آش غادي تفسر؟ لا اسمح لي، لا آ سيدي اسمح لي.

(رفعت الجلسة)

تعاطت الحكومة -بكل موضوعية- بإيجابية، وقبلت تعديلات، وهذا يجب أن نؤكد عليها. تعديلات سبقت تعديلات الحكومة وسبقت تعديلات الأغلبية، كانت 24 تعديل، رغم أننا كاتحاد وطني للشغل قدمنا 19 تعديلا، ولكن إيماننا منا وتقديرا منا للظرفية الاقتصادية والاجتماعية، سمحنا كل هذه التعديلات، ولكن سنظل متشبثين بها إلى أن تنهيا الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكي...

ولذلك، السيد الرئيس، أقول في الختام: وأكبنا هذا النقاش، وللإشارة، وهذه ليست مفخرة زائدة، وإنما كما قال تعالى: "وأولها بنعمة ربك فحدث"، هذه إشارة إلى المجموعات والنظرة إلى المجموعات كمجموعة تتكون من ثلاثة عناصر ناقشنا ما يزيد عن ثلاثين قطاعا حكوميا، وهذا مسجل في المحاضر، وفتنخر به، ولكن نطلب على غرار ذلك أن يتطور الأمر لكي من خلال الدعم المطلوب للمجموعات لكي نزيد أكثر عطاء.

ولذلك، هذا التصويت اليوم، السيد الرئيس المحترم، دعمنا التصويت، دعمنا الحكومة، ودعمنا الأغلبية، دعمنا لأن المشروع مشروع طموح، لا يسمح الوقت لكي أتحدث على الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، فقط كبرلمان، على المستوى النقابي، ملي كناقاو 53% من الميزانية مخصصة للجانب الاجتماعي، إلى غير ذلك.